الفصل الثاني

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

هو وثيقة حقوق دولية تمثل الإعلان الذي تبنته الأمم المتحدة ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ في قصر شايو في باريس. الإعلان يتحدث عن رأي الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان المحمية لدى كل الناس.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يتألف من ٣٠ مادة ويخطط رأي الجمعية العامة بشأن حقوق الإنسان المكفولة لجميع الناس.

يعتبر الإعلان نصاً تأسيسياً في تاريخ حقوق الإنسان والحقوق المدنية، ويتكون الإعلان من ٣٠ مادة توضح بالتفصيل «الحقوق الأساسية والحريات الأساسية» للفرد وتؤكد طابعها العالمي باعتبارها متأصلة وغير قابلة للتصرف وقابلة للتطبيق على جميع البشر. تم اعتماده باعتباره «معياراً مشتركاً للإنجاز لجميع الشعوب والأمم»، ويلزم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الدول بالاعتراف بأن جميع البشر «يولدون أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق» بغض النظر عن «الجنسية ومكان الإقامة والجنس، الأصل القومي أو العرقي أو اللون أو الدين أو اللغة أو أي وضع آخر».

يعتبر الإعلان «وثيقة بارزة» لـ «لغته العالمية» لا يشير إلى ثقافة أو نظام سياسي أو دين معين. ألهمت بشكل مباشر تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان، وكانت الخطوة الأولى في صياغة الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، والتي اكتملت في عام ١٩٦٦ ودخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٧٦.

على الرغم من أنه ليس ملزماً قانونياً، فقد تم تطوير محتويات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإدماجها في المعاهدات الدولية اللاحقة، والصكوك الإقليمية لحقوق الإنسان، والدساتير الوطنية والمدونات القانونية. صادقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ دولة على واحدة على الأقل من المعاهدات التسع الملزمة التي تأثرت بالإعلان، وصادقت الغالبية العظمى على أربع أو أكثر. وقد جادل بعض الباحثين القانونيين أنه نظرًا لاستدعاء الدول للإعلان باستمرار لأكثر من ٥٠ عاماً، فقد أصبح ملزمًا كجزء من القانون الدولي العرفي، على الرغم من أن المحاكم في بعض الدول كانت أكثر تقييدًا بشأنه أثر قانوني. ومع ذلك، فقد أثر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على التطورات القانونية والسياسية والاجتماعية على المستويين العالمي والوطني، حيث تتضح أهميته جزئياً من خلال ترجماته البالغ عددها ٥٢٤ ترجمة، وهي أكثر من أي وثيقة في التاريخ.

الهيكل والمحتوى

تأثر الهيكل الأساسي للإعلان العالمي بمدونة نابليون ، بما في ذلك الديباجة والمبادئ العامة التمهيدية. تم تشكيل هيكلها النهائي في المسودة الثانية التي أعدها الفرنسي رينيه كاسان، الذي عمل على المسودة الأولية التي أعدها الباحث القانوني الكندي جون بيترز همفري.

أقسامه بحسب طبيعة محل الحق:

١. الالتزام بنقل حق عيني : و يعني الالتزام بنقل ملكية شيء معين إلي الدائن . ولا يتحقق نقل الحق إلا بإتباع إجراءات معينة:

فإن كان محل الالتزام بنقل الحق عقارا: فلا تنتقل الملكية إلا بالتسجيل ، و إن كان محل الالتزام بنقل الحق منقولا قيميا : الحق منقولا مثليا : فلا تنتقل الملكية إلا بالإفراز و إن كان محل الالتزام بنقل الحق فتنتقل الملكية بمجرد التعاقد

٢. الالتزام بالقيام بعمل معين : و يعني الالتزام بالقيام بعمل معين يؤدي تحققه الي الوفاء بالالتزام، مثل قيام الطبيب بعلاج المريض. و هذا العمل نوعان : إما التزام بنتيجة و فيه لا يكون المدين موفيا بالتزامه إلا إذا تحققت النتيجة التي التزم بها كالتزام المقاول بإنجاز المبني تماما و إلا عد مخلا بالتزامه. و إما التزام ببذل عناية و فيه يتحقق الوفاء بالالتزام بمجرد أن يبذل المدين العناية الواجبة و لو لم تتحقق النتيجة من وراء العقد كالتزام الطبيب بعلاج المريض .

٣. الالتزام بالامتناع عن عمل معين: وهو التزام سلبي مضمونه أن يمتنع المدين عن إتيان عمل معين كالتزام المهنيين بعدم إفشاء السر المهني. مصادر الحقوق الشخصية : حصر المشرع مصادر الالتزامات أو الحقوق الشخصية في خمسة مصادر :

- العقد : و هو توافق إرادتين عن طريق تطاق الإيجاب و القبول بهدف إحداث أثر قانوني معين ، كالالتزامات الناشئة عن عقود البيع و الإيجار.
- التصرف الانفرادي : و هي تصرفات تنشأ بإرادة منفردة و لا تحتاج الي قبول من الطرف الآخر كالوصية .
- الفعل الضار : و هو مصدر الالتزام بالتعويض لكل من أحدث بفعله إضراراً بالغير ،كالمسئولية عن الفعل الشخصي و المسئولية عن فعل الحيوان .....الخ .
- الفعل النافع : و هو ما يصدر عن شخص معين (الدائن) من أعمال ينتفع بها شخص آخر (المدين) فيلتزم الأخير برد ما يقابل انتفاعه ، مثل حالات قبض غير المستحق و الفضالة .
- القانون : يمكن أن يكون القانون مصدرا للالتزام بما ينشئه من التزامات مباشرة في ذمة المدين كالالتزام بعدم الإضرار بالغير ، و الالتزام بحسن النية.

يضع الاسلام قواعد أساسية تنتظم داخلها حقوق الانسان وواجباته وأسلوب ممارسته لحرياته، ومنها:-

١. كل شيء في الاصل مباح وهي المساحة الواسعة التي يتصرف داخل الفرد ولا يقف ألا عندما يحرم بنص من الكتاب والسنة.
٢. حدود حرية الفرد وحقه تقف عند حدود وحق فرد أخر ، فال ضرر وال ضرار في الاسلام.
٣. الالتزام بالمصلحة العامة عند التقاطع بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع وحيثما تكون المصلحة العامة يكون شرع الله.
٤. الالتزام بأخلاقيات الاسلام عند ممارسة الحرية والحقوق فعليه أن يجادل بالحسنى ويدعوا بالحكمة ولا يجهر بالسوء من القول ولا يقول ما لا يفعل وإذا حكم فعليه أن يكون فضاً غليظ القلب.
٥. أن يستخدم الانسان عقله باعتبار العقل المرجعية الاولى في محاكمة النقل.
٦. القاعدة الاساسية لممارسة الحريات والحقوق في أطارها هي الشورى كمنهج للسلوك وفلسفة الحكم.

الحقوق الشخصية والمدنية في الاديان

الحقوق المدنية

الحقوق المدنية، الحقوق السياسية، أو «الحقوق المدنية والسياسية» هي الحماية والامتيازات للسلطة الشخصية لجميع المواطنين بموجب القانون. تتميز الحقوق المدنية من «حقوق الإنسان» أو «الحقوق الطبيعية» فالحقوق المدنية هي الحقوق التي منحت من قبل الدولة لجميع المواطنين ضمن الحدود الإقليمية، في حين أن الحقوق الطبيعية أو حقوق الإنسان هي ما يدعوا العديد من العلماء أن الأفراد لهم الحقوق الطبيعية أو حقوق الإنسان بالطبيعة لمن يولدون. على سبيل المثال، الفيلسوف جون لوك (١٦٣٢ــــ١٧٠٤) جادل بأن من الطبيعي أن يكون للإنسان حق في الحياة والحرية والملكية وينبغي تحويلها إلى الحقوق المدنية وتحميها الدولة ذات السيادة بوصفها جانباً من جوانب العقد الاجتماعي. قال آخرون ان اكتساب الناس الحقوق غير القابلة للتصرف هدية من الله أو في وقت من قبل الطبيعة.

الحقوق الشخصية

التعريف : هي علاقة بين الدائن و المدين بموجبها يحق للدائن مطالبة المدين بنقل شيء معين أو القيام بعمل أو الامتناع عن عمل.

التسمية : يسمي حق الدائنيه لأنه يعبر عن علاقة مديونية بين أطرافه و تسمي هذه الرابطة أو العلاقة التزام لو نظرنا إليها من زاوية المدين و تسمي حق لو نظرنا إليها من زاوية الدائن.

لأنها دعت الى تحريرهم. أما فيما يتعلق بالعنصر الثاني وهو تحديد السلطة فترى المسيحية بأن السلطة المطلقة لا يمارسها إلا (الله).

وإن أي سلطة فوق هذه الارض لا يمكن أن تكون سلطة مطلقة، ومن حق الناس أن يثوروا على الحاكم اذ لم يطبق التعاليم السماوية بالصورة الصحيحة، كما وقفت هذه الديانة بشدة أمام عقوبة الاعدام وعملت على وضع تشريعات لحماية حقوق الانسان من تلك العقوبات لكي يضمن الانسان حياته.

حقوق الانسان في الاسلام

لما كان الاسلام أخر الاديان السماوية وكان محمد (ﷺ) هو خاتم النبيين ، فان الاسلام هو دين للبشرية جمعاء وللتاريخ كله دون الاقتصار على شعب بعينه أو منطقة محددة أو حقبة من التاريخ ، ولقد أقر الاسلام بشريعته السمحاء حقوق الانسان منذ أكثر من أربعة عشر قرناً وهذه الحقوق ليست حقوقاً طبيعية بل هي هبة ألهيه ترتكز إلى :

١. مبادئ الشريعة الاسلامية.
٢. و العقيدة الاسلامية .

وهذا ما يضفي على تلك الحقوق قدسية تشكل ضماناً، ضد اعتداء السلطة عليها . ولم يترك القرآن الكريم أمراً الا وتحدث عنه بالنسبة لحقوق الانسان ، و القرآن الكريم هو المصدر الاساس للشريعة الاسلامية. ووفقاً للقرآن الكريم وسنة الرسول (ﷺ) فأن الاسلام نظام متكامل يشمل كل جوانب الحياة ويضمن حرية الانسان وحقوقه في أطار مبادئ الشريعة ويستند إلى التضامن بين الافراد والمجتمع وفي إطار المسؤولية الاجتماعية.

وبالرغم من أن القرآن والسنة النبوية الشريفة تضمنت المبادئ الاساسية التي تنظم حقوق الانسان فأن هذين المصدرين الاساسين تسمحان لكل مجتمع بتطبيق هذه المبادئ وفقاً للظروف وأوضاع هذا المجتمع.

أن أستناد حقوق الانسان في الاسلام إلى خالق الانسان قد أعطى هذه الحقوق ومميزات مهمة وهي:

١. منح هذه الحقوق قدسية .
٢. أعطاها قوة إلزام يتحمل مسؤولية حمايتها كل فرد .
٣. الله تعالى هو الذي صاغ هذه الحقوق.

- **قانون لبت عشتار البابلي:** يعود هذا القانون الى بداية العهد البابلي القديم اصدره الملك لبت عشتار خامس ملوك سلالة ايسن، سبقت شريعته شريعة حمورابي بقرنين من الزمان ويعد هذا القانون ثاني اقدم قانون في تاريخ البشرية، تضمنت المقدمة والخاتمة و٣٧ مادة وقد وطد هذا الملك العدالة ومنع الظلم وانصف الفقير واعان الضعيف ونظم حقوق الناس وشؤون العبيد ونظم الضرائب وشؤون المرأة وحقوق الاولاد والارث والقضاء على الاوضاع المتردية وسوء الادارة والفساد

- **قانون مملكة أشنونا:** وهي احدى الممالك الامورية التي قامت على انقاض سلالة اور الثالثة وهذا القانون يعد من اقدم القوانين التي ضمنت حقوق الانسان في المجتمعات القديمة ، فهو يسبق قانون حمورابي ب (٥٠ سنة) وضعة الملك (بلا لاما) وهو احد ملوك اشنونا البارزين وقد ضم هذا القانون ٧٠ مادة قانونية عالجت مواضيع الاسرة، وحقوق الزوجة والزوج، وتنظيم العقود القانونية والاحوال الشخصية، وامور العبيد .

- **شريعة حمورابي:** اصدره الملك حمورابي اشهر ملوك العهد البابلي وتم كتابته على مسلة كبيرة من الحجر الاسود، وتعد وثيقة قانونية مهمة في حقوق الانسان والحريات الاساسية، لأنها مثلت اول مدونة وضعية للقانون، حددت قواعد العدل والانصاف وما يرفع الحيف والظلم عن الافراد بشكل عام والمرأة بشكل خاص، تألفت شريعة حمورابي من ٢٨٢ مادة قانونية مدونة باللغة البابلية والخط المسماري وتنقسم الى ثلاثة اقسام رئيسية هي : المقدمة والخاتمة وينتهي قسمها الاعلى بنحت بارز لاله الشمس اله العدل اما حمورابي فهو واقف بخشوع، واشتملت شريعة حمورابي بموادها المختلفة على قضايا تتعلق بقضايا الشهود والسرقة والنهب وشؤون الجيش والزراعة والقروض، كما ان مواد عديدة عالجت الشؤون العائلية من زواج وطلاق وارث وتبني وكل ما له علاقة بحياة الاسرة في حين شملت مواد خاصة بالعقوبات والغرامات وبهذا يكون قدماء العراقيين قد سبقوا غيرهم من شعوب المنطقة بحوالي ١٠٠٠ سنة في وضع الاصلاحات والقوانين التي تحفظ للفرد حريته وحقوقه وامنه. وتحوي شريعة حمورابي ايضا على اكثر من ٣٠ مادة قانونية (المواد من ١٢٧-١٦٤) تعالج شؤون المرأة والاسرة من زواج وطلاق وارث وتبني وهناك العديد من رقم الطين مدونة بالخط المسماري لقوانين اشورية تتطرق في عدد من موادها الى حياة المرأة الاشورية واخرى تعود الى العصر البابلي الحديث (عصر نبوخذ نصر الثاني).

حقوق الانسان في الديانة المسيحية

تعد الديانة المسيحية من الشرائع والرسالة السماوية التي تدعو الى التسامح ومحبة الانسان لأخيه الانسان، وهي تنظر إلى حقوق الانسان من خلال عنصرين أساسين هما: كرامة الشخصية الانسانية، وتحديد السلطة، حيث فرقت هذه الديانة بين ما هو ديني وما هو دنيوي واكدت على احترام الشخصية الانسانية ومحاربة التعصب الديني، ودعت إلى مساواة الجميع أمام الله وكان إقبال العبيد عليها واسع